كلية: التربية الاساسية – حديثة

القسم: قسم التاريخ

مدرس المادة: د. حسام ابراهيم

المرحلة: الرابعة

الفصل الدراسي: الثاني

اسم المادة باللغة العربية: تاريخ العراق الاجتماعي

اسم المادة باللغة الانكليزية: Course Title: Social History of Iraq

اسم المحاضرة باللغة العربية: التطورات التعليمية في العراق فترة العهد الملكي

اسم المحاضرة باللغة الانكليزية

Educational developments in Iraq during the monarchy

المحاضرة الحادية عشر/ الاحوال التعليمية

وفيما يتعلق بالتعليم الحديث فقد كان له دور كبير واثر واضح في تطوير المجتمع العراقي وحسب بل وفي تطوير الفرد من حيث تفكيره وسلوكه، يقول الدكتور علي الوردي "لا اغالي اذا قلت ان التعليم الحديث كان له الدور الاكبر من حيث تحريك المجتمع العراقي نحو الحضارة الحديثة" فحين نقارن بما كان الطفل ينشأ عليه في العهد العثماني قبل ٨٠ سنة وما صار ينشأ عليه بعدئذ تحت تأثير التعليم الحديث نجد فرقاً كبيراً جداً او بالأحرى نجد تبدلاً جذرياً، فالطفل في العهد العثماني كان ينشأ على المبدأ القائل "ما يصيبك الا نصيبك" و "الي انكتب على الجبين لازم تشوف العين" و "كل شئ قسمة ونصيب" وما اشبه ولكن هذا المبدأ انقلب الى ضده بعدئذ صار على النحو الاتي "كل من جد وجد" و "كل من سار على الدرب وصل" و "كل من جال نال" و "من طلب العلا سهر الليالي" كل هذه المفاهيم تؤدي الى تحريك المجتمع وتطويره في حين ان المبادئ السابقة كانت تمنحه الطمأنينة وراحة البال لكن لا تحركة وقد ارتبط بهذا كله ما يسميه علماء الاجتماع (الانفتاح الطبقي) فالنظام الطبقي كان في العهد العثماني مغلقاً او شبه مغلق لكنه انفتح على مصراعيه.

بعد تأسيس الدولة العراقية وفتح المدارس والمعاهد والكليات على نحو واسع امام كل فئات المجتمع فأصبح ابن البقال والعطار والحمال يطمح ان يدخل المدرسة ليكون بعد تخرجه موظفاً في الحكومة او افندياً مرموقاً يشار اليه بالبنان، ويضيف الدكتور علي الوردي الى ان هذا التوجه الواسع نحو التعليم ادى الى ظهور بعض المشاكل الاجتماعية منها ان الاباء الذين كانوا يدخلون ابنائهم في المدارس على نطاق واسع وبخاصة في الثلاثينيات وكانوا يطلبون من ابنائهم ان ينجحوا جميعاً في دراستهم فأذا اخفق البعض منهم صار موضع تعنيف وتوبيخ من امه وابيه، كما ان دوائر الدولة اصبحت تلقى عنتاً من جراء الطلب المتكاثر على الوظائف فيها، فهي كانت تواجه كل سنه وجبة جديدة من المتخرجين الذين يطلبون الوظائف المناسبة لهم، واذا عجزت عن توفير الوظائف لهم اطلقوا السنتهم صارخين ناقدين.

وفي العام الدراسي ١٩٣٩-١٩٤٠ ازداد عدد طلاب المتوسطة والثانوية ليصل الى ١٣٩٥٩ اما المتخرجين من الكليات والمعاهد العليا خلال الفترة الواقعة بين الحربين فلم تكن كبيرة فعلى سبيل المثال لم يزد عدد المتخرجين في كلية الحقوق للمدة ١٩٢٠-١٩٣٢ عن ٢٧٠ خريجاً وقد اشار تقرير اللجنة المالية سنة ١٩٣٠ الى ان دار المعلمين العالية لم تكن تضم سنة ١٩٣٠ سوى ٣٩ طالباً فقط لذلك صدر القرار بألغائها سنة ١٩٣١ .

وقد اشرنا فيما سبق الى فكرة انشاء جامعة في العراق قد فشلت ولن يتحقق ذلك الا في سنة ١٩٥٨ لذلك ظل الاعتماد في اعداد الكوادر على البعثات العلمية الى خارج العراق، وقد ورد في التقرير السنوي للعام ١٩٥٥- ١٩٥٦ بأن عدد العراقيين المرسلين الى الخارج من اجل التعليم الجامعي ارتفع من ٩ في العام ١٩٢١-١٩٢٢ الى ٦٦ في العام ١٩٣٨ .

اما التعليم العالي فقد ارتفع عدد الكليات والمعاهد الى ١٤ سنة ١٩٥٨ وعدد التدريسين الى ٥٣٩ وعدد الطلاب الى ٥٥٩٩ طالباً منهم ١١٣٥ يدرسون خارج البلاد بمساعدة منح وزارة المعارف ومجلس الاعمار، ومثلهم يدرسون على نفقتهم الخاصة وارتفع عدد البعثات من ٩٣ طالباً سنة ١٩٣٩ الى ١٥٢ طالباً سنة ١٩٥٧ وكان هذا التعليم متمركزاً في بغداد ومجموعة من الكليات ضمن مسؤولية وزارة المعارف وهي متخصصة في الاداب والقانون والعلوم واعداد المعلمين والهندسة والتجارة والزراعة والطب والصيدلة وطب الاسنان والطب البيطري، وكان تأثيرها في بغداد قوياً على الممارسات الاجتماعية اذ تكونت شريحة مسلحة بسلاح العلم والمعرفة فضلاً عن تنامي وعيها السياسي وشعورها الوطني والقومي واحساسها بضرورة تغيير المجتمع وتطويره نحو الافضل، وقد اثر الطلبة والخريجون على عموم الشعب من خلال تأثيرهم على عوائلهم اثناء مدة الدراسة وبعد تعيينهم في انحاء البلاد، وخاصة المعلمين والمدرسين منهم الذين نقلوا الافكار الجديدة للمجتمع وغالباً ما توقفت الدراسة بسبب الاضطرابات والمظاهرات التي يقوم بها الطلبة.

اما فيما يتعلق بالتفكير بتأسيس جامعة في العراق فيرجع الى السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، واخذ المعنيون بالتعليم يعملون على اخراج مشروع الجامعة من نطاق الدراسة والبحث الى نطاق التطبيق والتأسيس لاسيما بعد ان توسع التعليم وتوقف ارسال البعثات الدراسية الى الدول الغربية بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية وانقسم المعنيون في التعليم العالي على ثلاث اتجاهات الاول دعا الى ضم الكليات القائمة بعضها الى بعض وتشريع قانون لتأسيس جامعة حديثة في بغداد من الكليات القائمة ومنهم الدكتور عبدالحكيم الرفاعي، والثاني ذهب الى ان الكليات الموجودة ليست على مستوى علمي يؤهلها ان تكون نواة صالحة لتأسيس هذه الجامعة بل نادى بالتريث والسعي في الوقت نفسه الى اصلاح الكليات نفسها وتأسيس غيرها قبل الاقدام على وضع تشريع خاص بالجامعة، ومن دعا هذا الرأي الدكتور محمد ناصر (معاون عميد دار المعلمين العالية انذاك والدكتور مهدي البصير)، اما الثالث الذي كان يتراسه الاستاذ هملي المستشار الفني لوزارة المعارف، ومن جاء بعده من الموظفين البريطانيين امثال سكيف وشارلز داروين ومورغن، فقد ذهبوا

الى ان الكليات القائمة ليست في مستوى علمي يؤهلها ان تصبح بعد منحها ودمجها جامعة حديثة، ولكن الجهود التي بذلها عدد من وزراء المعارف منهم الدكتور عبدالمجيد القصاب وخليل كنة وبعض عمداء الكليات واساتذتها ومنهم الدكتور متي عقراوي الذي كان يعمل في اليونسكوا والدكتور صائب شوكت عميد الكلية الطبية والدكتور عبدالعزيز الدوري عميد الاداب والعلوم والاستاذ طه باقر مفتش الاثار العام والدكتور عبدالجبار عبدالله الاستاذ في دار المعلمين العالية وغيرهم.

ادت جهودهم الى انتصار الرأي القائل بأن تأسيس جامعة بغداد ينبغي ان يكون وفق خطة مدروسة وذلك بتشريع لائحة قانونية معينة وفترة انتقال تصلح فيها الكليات وتثبيت انظمتها وتعليماتها لتصبح مؤسسات علمية محترمة قادرة ان تأخذ دورها التاريخي في نهضة البلاد العلمية والثقافية وهكذا صدر قانون جامعة بغداد رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ الذي تأسست بموجبة جامعة بغداد وتحقق امل وطموح كثير من المثقفين وقادة الرأي العام، غير ان ذلك القانون لم يشرع بالتنفيذ الا بعد اكثر من سنة (المدة الانتقالية) في اواخر سنة ١٩٥٧ حين عين الدكتور متي عقراوي اول رئيس لجامعة بغداد واثبت انه شخص منظم وقدير ويمتلك خبرة واسعة، وكان يساعده مجلس مكون من اساتذة قديرين منهم الدكتور عبدالجبار عبدالله والدكتور عبدالعزيز الدوري والدكتور صالح العلي وجميعهم كانوا مشهورين في الاوساط الاكاديمية في اوربا وامريكا الشمالية، ورغم حماس المسؤولين في الجامعة للاسراع في انشاء بنيتها وتطويرها الا ان الحكومة لم تهيئ المستلزمات المطلوبة لها.